

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على الحقائق وأن أقدم تقريرا كل ٩٠ يوما فيما يختص بالتطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وفيما بعد طلب إليّ مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية جرت في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢، أن أقدم تقريرا خطيا كل ستة أشهر.
- ٢ - ويشمل هذا التقرير التطورات التي استجدت في البلد منذ تقريري السابق المؤرخ ١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/2002/662)، ويسلط الضوء على دور مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ثانيا - التطورات السياسية

- ٣ - ظلت حالة الجمود المتعلقة بالدستور التي وصفتها في تقريري الأخير مستحكمة مع الأسف خلال الفترة المشمولة بالاستعراض وهو ما أدى بدوره إلى زيادة حدة التوترات بين مختلف أجهزة الحكومة، وبخاصة بين السلطة التنفيذية من جانب، والسلطتين القضائية والتشريعية من جانب آخر.
- ٤ - واشتدت حدة التوترات داخل السلطة التنفيذية خلال الفترة، وبخاصة عندما أتهم رئيس الوزراء آنذاك، الهمارانتشيا نهاسي، علنا الرئيس يالا بأنه "الشخص الوحيد الذي يقف وراء عدم الاستقرار في البلد". ولم يكن من الممكن تفادي مواجهة وطنية مدمرة إلا بعد أن عمل زعماء المجتمع المدني والضباط العسكريون ومثلي في غينيا - بيساو مع الزعيمين، اللذين وافقا على مواصلة التعاون من أجل مصلحة البلد.

٥ - وفي الوقت ذاته، واصل عدة سياسيين بارزين من المعارضة وبعض الصحفيين وزعماء المجتمع المدني المعروفين بانتقادهم لسياسات الحكومة وممارساتها شكواهم من كثرة مضايقة مسؤولي الأمن لهم. وقد أتهم الرئيس يالا نفسه بالإسهام في تعميم أجواء التوجس والتوتر هذه عندما كالت نقدا شخصيا لاذعا ضد أحد كبار زعماء المعارضة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أثناء الاحتفال الجماهيري بعيد استقلال البلد.

٦ - وفي ظل هذا المناخ السياسي الذي يزداد تقلبا أقال الرئيس، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، في أعقاب مشاورات مع الجمعية الوطنية ومجلس الدولة، رئيس وزراء الحكومة لهاسي وحل البرلمان، معلنا في الوقت نفسه عن إجراء انتخابات تشريعية مبكرة في غضون ٩٠ يوما من نشر المرسوم الرئاسي رسميا. وقال إنه تصرف في إطار الدستور لأن الحالة السائدة تدل، في رأيه، على وجود أزمة سياسية ومالية واقتصادية.

٧ - ولم تطعن أحزاب المعارضة الرئيسية في صحة الإجراءات الذي اتخذها الرئيس وأعربت في بيان مشترك صدر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن تأييدها لقراره التبرير بإجراء الانتخابات التشريعية، المقرر عادة أن تتم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. إلا أنهم أهابوا بالمجتمع الدولي تقديم الدعم المالي، فضلا عن أعداد كبيرة من مراقبي الانتخابات، لضمان أن يتم الاقتراع بحرية ونزاهة. كما حثوا الرئيس يالا على تنظيم انتخابات عاجلة لشغل مناصبي رئيس ونائب رئيس محكمة العدل العليا، كما وعد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

٨ - وعين الرئيس يالا ماريو بيريس رئيسا جديدا للوزراء في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء بيريس تشكيل وزارة تتألف من ٢٠ عضوا، تم فيها الإبقاء على وزراء المالية والصحة والإدارة الداخلية والعدل. ويُنظر إلى القاعدة السياسية الجديدة للحكومة، التي يهيمن عليها حزب التجديد الاجتماعي، الذي هو حزب الرئيس، على أنها ضيقة إلى حد بعيد وتعكس تصميم الرئيس على إحكام قبضته على السلطة.

٩ - وقد ظل ممثلي، طيلة الأحداث التي شهدتها الفترة المشمولة بالاستعراض والتي كانت في أغلبها فترة محمومة وحافلة بالتحديات، يتشاور عن كثب مع طائفة عريضة من القادة السياسيين وزعماء المجتمع المدني وكبار الشخصيات الدينية، لحثهم على توخي أقصى درجات ضبط النفس ومواصلة الحوار من أجل التوصل إلى حل لمشاكل البلد.

١٠ - ومن التطورات الأكثر إيجابية في هذا الصدد عودة العلاقات بين غينيا - بيساو وغامبيا إلى طبيعتها بعد التوترات التي استجدت في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ بسبب ادعاءات الرئيس يالا أن خصومه يستعدون لشن هجوم من إقليم غامبيا. وقد تيسر تحسين العلاقات

بفضل الزيارات التي قام بها إلى البلدين في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٢ وإلى الرئيس وادي رئيس السنغال، رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، مبعوثي الخاص، السفير جيمس فيكتور غبيهو، الذي أسهمت جهوده في استئناف التعاون الثنائي المباشر بين غينيا - بيساو وغامبيا.

١١ - كما ظل التعاون المثمر مع الشركاء الأفارقة الآخرين يحرز تقدماً خلال الفترة، حيث زار الرئيس أحمد تيجان كباح رئيس سيراليون غينيا - بيساو في تشرين الأول/أكتوبر وزارها الرئيس جواكيم تشيسانو رئيس موزامبيق في تشرين الثاني/نوفمبر، وسافر الرئيس يالا إلى الجماهيرية العربية الليبية والمملكة المغربية وجمهورية غينيا والسنغال وتوغو في تشرين الثاني/نوفمبر، بعد أن زار غامبيا في أيلول/سبتمبر.

ثالثاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٢ - تأثرت الحالة الأمنية العامة بالمناخ السياسي السائد في البلد، مما أدى إلى تكرار ورود تقارير عن مؤامرات انقلابية يدعى أنها حدثت. كما دعت السلطات العسكرية في عدة مناسبات إلى التوسط بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، وأعدت هذه السلطات مجدداً تأكيد ولائها للمؤسسات الديمقراطية للجمهورية.

١٣ - وقد انتهت الآن مرحلة التسريح في برنامج الحكومة للتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج، الذي يديره صندوق استئماني تموله جهات مانحة متعددة ويشرف عليه البنك الدولي. وجرى تسريح عدد يتراوح بين ٤ ٥٠٠ و ١٦ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين والأفراد العسكريين الآخرين الذين شاركوا في هذه المرحلة. وبسبب قيود الميزانية، لم يشمل البرنامج كل مرشح أبدى اهتماماً بالمشاركة.

١٤ - وتقدر التكلفة الكلية للبرنامج بـ ١٩,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة. ونظراً لأن الحكومة لم تقدم بعد المساهمة التي وافقت عليها وقدرها ١٠,٨ مليون دولار، فقد اقترح البنك الدولي أن يعاد تنظيم مشروع آخر للبنك الدولي وهو برنامج إصلاح وتنمية القطاع الخاص لتوفير نحو ٥,٢ ملايين دولار للمساعدة في تمويل مرحلتَي التأهيل وإعادة الإدماج للبرنامج.

١٥ - ومع استمرار عملية إزالة الألغام، جرى تدمير ٢ ٨٩٩ لغماً و ١٣ ٣٣٣ قطعة من الذخائر غير المنفجرة، منها قنابل وصواريخ ودانات وقنابل يدوية، وجرى معظم ذلك في إيلوندي، التي تقع على بعد ١٥ كيلومتر غرب بيساو. وتزمع الآن اللجنة الوطنية لإزالة

الألغام للأغراض الإنسانية إعطاء أولوية لرسم خرائط لمصانع الأسلحة ومرافق تخزينها العتيقة والمهجورة وتدميرها.

١٦ - وبدعم مالي من حكومة هولندا، بدأت الجهود لإقامة آلية رسمية لتنسيق إجراءات جمع الأسلحة الصغيرة التي لا يزال يتداولها السكان المدنيون، مما يهدد القانون والنظام العامين.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٧ - واصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حوارَه الجاري مع السلطات والهيئات القضائية وقوات الدفاع والأمن وأعضاء المجتمع المدني بشأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في غينيا - بيساو.

١٨ - ونتيجة للعفو العام الذي منحه الرئيس يالا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، لا يوجد حالياً محتجزون سياسيون في غينيا - بيساو. وقد صدقت الحكومة أيضاً على اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال وأنشأت، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لجنة وطنية لشؤون اللاجئين.

١٩ - إلا أن القلق لا يزال قائماً بشأن التقارير المستمرة التي تفيد بقيام أفراد الأمن بتخويف زعماء المعارضة السياسيين ونشطاء حقوق الإنسان والصحفيين، الذين احتُجز بعضهم فترات قصيرة لانتقادهم الرئيس. كما لا يزال العنف ضد النساء يمارس في معظمه دون عقاب.

٢٠ - ورغم أن المانحين ظلوا يقدمون الدعم المادي والمالي، فإن النظام القضائي ما برح يصادف أوجه قصور تشغيلية خطيرة، تعزى على وجه الخصوص إلى قيود لوجستية وقيود متصلة بالقدرات. ولهذا السبب تُستخدم المخيمات العسكرية ومراكز الشرطة كسجون كما يلجأ الزعماء التقليديون وضباط الشرطة بصورة متزايدة إلى استخدام نظام غير رسمي للعدالة يتسم في معظمه بالتعسف وعدم مراعاة الأصول القانونية.

٢١ - وللمساعدة في تعزيز قدرة مؤسسات الدولة على دعم سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام أثناء الفترة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجموعة من الحلقات التدريبية المتعلقة بحقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، جمعت حلقة دراسية لـ "تدريب المدربين" عُقدت في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تموز/يوليه في بيساو، بين ٥٠ ضابطاً لإعدادهم للتدريب على احترام حقوق الإنسان بين أوساط القوات المسلحة. ونُظمت حلقة تدريبية مماثلة لـ ٧٠ ممثلة لـ ٣٠ منظمة نسائية

لتوعية النساء بحماية حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي الفترة من ١٥ إلى ١٧ آب/أغسطس، نُظمت حلقة دراسية خاصة بشأن حقوق الإنسان في منطقة غابو شملت ٧٠ مشاركا، منهم المحافظون والقادة العسكريون للمناطق الإدارية الثماني و٥٤ من مديري القطاعات، لتمكينهم من دمج البعد المتعلق بحقوق الإنسان في عملهم اليومي. وخلال الفترة من ١٦ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة حلقة دراسية لتدريب ٦٥ قاضيا ومحاميا على استخدام المعايير والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان المتصلة بالمحاكمات المحايدة والمستقلة. وعُقدت حلقة عمل أخرى في الفترة من ١٠ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر بهدف إكساب ٤٠ عضوا من أعضاء البرلمان المهارات والدراية الفنية اللازمين لتحسين قدرتهم على وضع القوانين ومواءمة التشريعات الوطنية مع القانون الدولي لحقوق الإنسان. وجرى تمويل شتى الحلقات الدراسية المتعلقة بحقوق الإنسان من الصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام ومن الدعم المالي المقدم من وكالة التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة.

خامسا - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢٢ - ظلت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية حرجة في غينيا - بيساو، إذ شهدت مستويات التوتر الاجتماعي ارتفاعا بسبب تفشي البطالة ومُضى أشهر دون دفع المرتبات المتأخرة غير المدفوعة. وزاد من تقليص قدرة الحكومة على دفع المرتبات وخدمة الديون الخارجية تقلص عائدات البلاذر الغربي وصيد الأسماك، وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يعتمد عليهما البلد في توليد الإيرادات.

٢٣ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، زارت بعثات للمراجعة موفدة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد النقدي لغرب أفريقيا البلد لاستكشاف إمكانيات تقديم مساعدات عاجلة إلى الحكومة لكي تتصدى لبعض من أعجل أولوياتها.

٢٤ - ووفقا لما ذكرته بعثة صندوق النقد الدولي، التي ترمع العودة إلى البلد في مطلع عام ٢٠٠٣ لإجراء مراجعة إضافية، حققت وزارة الاقتصاد والمالية تقدما طيبا في تحسين الحسابات التفصيلية للإيرادات والنفقات، ولكن بإمكانها الاستفادة من المساعدة في إعداد إحصاءات الاقتصاد الكلي ومراجعة النظام الضريبي وتحسين نظام الإبلاغ عن الديون الخارجية. كما حثت البعثة الحكومة على الانتهاء من إعداد ورقة استراتيجية الحد من الفقر في أقرب فرصة.

٢٥ - ولتعزيز الحوار بين غينيا - بيساو وشركائها الرئيسيين واستكشاف سبل إضافية لمساعدة البلد في مواجهة تحدياته المتعددة المتعلقة ببناء السلام، نظم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة تشاور رباعية في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، حضرها مسؤولون حكوميون وممثلو سبعة بلدان مانحة ثنائية ومنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك صندوق النقد الدولي وأعضاء الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي زار البلد في الفترة من ٩ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وكشف الاجتماع، في جملة أمور، عن أن المانحين عندما يقررون المشاركة من جديد في دعم غينيا - بيساو أو العكس، فإنهم يبحثون عن دليل على استتباب الاستقرار السياسي وتوافر الإرادة السياسية فضلا عن وجود رؤية إنمائية وقدرة واضحة على إنجاز الأهداف الإنمائية. كما اتفق الاجتماع على أن هناك حاجة إلى إيجاد سبل لزيادة العون المقدم لشعب غينيا - بيساو. وتحقيقا لهذه الغاية، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن كثب مع الحكومة والشركاء الإنمائيين لوضع الصيغة النهائية للأعمال التحضيرية لاجتماع المائدة المستديرة الجديد الذي يستهدف حشد موارد أطول أجلًا لتعزيز قدرة الحكومة على بلوغ أهدافها الإنمائية، الأمر الذي سيسهم بدوره في بناء السلام والاستقرار في البلد.

٢٦ - ويواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، مساعدة الحكومة في سعيها الجهد لمواجهة تحدياتها الاجتماعية ذات الأولوية. وتحقيقا لهذه الغاية، ركز الفريق القطري عناية كبيرة على تخفيف حدة المشاكل التي تواجهها المرأة، التي ما زالت، رغم اضطلاعها بدور مركزي على الصعيدين الأسري والأهلي، تتعرض للتمييز على أساس النوع مما يقيد إمكانية حصولها على الوظائف والتعليم والإسكان والخدمات الاجتماعية الأخرى. ويعمل مكتب الأمم المتحدة بصورة وثيقة، في هذا الصدد، مع المعهد الحكومي للمرأة والطفل ومع الاتحاد النسائي لغينيا - بيساو هو منظمة غير حكومية تضم ١٥ منظمة نسائية من جميع أنحاء البلد. كما لا تزال وكالات الأمم المتحدة وبرامجها تقدم الدعم إلى الأطفال على سبيل الأولوية وتوفر لهذا الغرض وجبات مدرسية في المناطق الإدارية الثماني وتدعم الجهود العملية المبذولة لزيادة قيد البنات في المدارس. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساعدة في إنشاء مركز متعدد الوظائف للشباب والمراهقين في بيساو تشمل برامجه إتاحة الفرصة للشباب لاكتساب مهارات حاسوبية.

٢٧ - وفيما يتعلق بحالة الأغذية، لا يزال الإنتاج المحلي من الحبوب غير كاف لتلبية احتياجات الاستهلاك المحلي كما أثر نقص الأمطار هذا العام تأثيرا كبيرا على الإنتاج

الزراعي. وللمساعدة في تعويض هذا النقص، وزع برنامج الأغذية العالمي، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، نحو ٣ ٠٠٠ طن متري من الأغذية على ١١٤ ٤٩٧ شخصا.

ملاحظات

٢٨ - لا تزال الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في غينيا - بيساو تشير قلقا بالغا. فعلى الرغم من أن أحدا لم يلجأ إلى العنف، وأن شعب غينيا - بيساو، على اختلاف انتماءاته السياسية، لا يزال موحدا في رغبته في تحقيق السلام، يؤسفني أن أقول بأن التطورات السياسية منذ تقرير الأخير لم تكن مشجعة. فالدستور لم يصدر بعد، والتغييرات المستمرة في الوزراء أسهمت في زيادة عدم الاستقرار في ذلك البلد.

٢٩ - وفي أعقاب القرار الذي اتخذته رئيس الجمهورية في تشرين الثاني/نوفمبر محل الجمعية الوطنية وإقالة حكومة رئيس الوزراء، فماسي، تظل الحكومة الجديدة، التي أنشئت، مجرد جهاز إداري لا يملك أي قدرات دستورية أو تنفيذية؛ إذ إن الجمعية العامة معطلة إلى أن تجرى انتخابات جديدة، هذا إلى جانب المناخ العام من التوترات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إلى جانب ذلك لا تزال السلطات القضائية ضعيفة، ولأن التعيينات لمناصب في المحكمة العليا تتم بمقتضى مرسوم رئاسي، لا بانتخاب أعضائها من بين القضاة، فلا يمكن القول بأن المحكمة مستقلة.

٣٠ - فلا بد إذن من اتخاذ إجراءات عاجلة لتحقيق التوازن بين السلطات والفصل بينها، وذلك أمر لازم لتحقيق الديمقراطية. وإني أحث الرئيس بالاعتماد على المضي بعزم لإصدار الدستور حتى لا تذهب أي مؤسسة إلى تفسير الأحكام الدستورية لمصلحتها أو لاكتساب مزايا خاصة بها. ويكتسب هذا أهمية خاصة في هذا الوقت الذي يقترب فيه البلد من موعد عقد انتخابات تشريعية مبكرة.

٣١ - وإني مؤمن بأن على المجتمع الدولي أن يستجيب لأي طلبات قد تقدمها حكومة غينيا - بيساو للحصول على مساعدات لتنظيم وإجراء الانتخابات التشريعية. فهذا الدعم لن يساعد فحسب في إجراء انتخابات تتسم بالشفافية والنزاهة، بل سيسهم في ترسيخ دعائم الديمقراطية التي لا تزال هششة في غينيا - بيساو.

٣٢ - وإني أرحب بالالتزام الذي أبداه رئيس الجمهورية مؤخرا بتنظيم انتخابات لمنصبي رئيس المحكمة العليا ونائبه، وأنا على أمل في أن تجرى هذه الانتخابات في أقرب وقت. ونظرا لما لرئيس المحكمة العليا من دور حاسم في إصدار شهادته على صحة الانتخابات

والإشراف عليها، فمن الأمور الحيوية أن يتم تنظيم الانتخابات للمحكمة العليا قبل إجراء الانتخابات التشريعية.

٣٣ - وواضح أن غينيا - بيساو تواجه صعوبات مالية واقتصادية كبيرة. ومما يبعث على التفاؤل أن صندوق النقد الدولي اقترح، بعد أن لاحظ بعض التحسن في مجال الإدارة المالية، أن تتخذ الحكومة والمجتمع الدولي بعض الخطوات الملموسة للمساعدة في معالجة هذه الحالة، على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بين الصندوق والحكومة على برنامج رسمي في هذا الصدد. وفي ضوء الحالة الملحة، يتضح أن غينيا - بيساو بحاجة إلى معونة عاجلة على المدى القصير فضلا عن حاجتها إلى استراتيجية إنمائية على المدى الطويل تكون محددة بوضوح.

٣٤ - وإني لأعرب عن ترحيبي بما اضطلع به الفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي أنشئ مؤخرا بطلب من حكومة غينيا - بيساو، باعتبار ذلك آلية ابتكارية للتعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدان التي تمر بمرحلة بناء السلام بعد فترات الصراع. وإني على أمل في أن يوفر تقرير الفريق عن مهمته الأخيرة إلى ذلك البلد أساسا لإقامة حوار جاد وبناء بين غينيا - بيساو والمجتمع الدولي، بهدف العثور على حل لما تواجهه غينيا - بيساو من تحديات سياسية واقتصادية وإنمائية.

٣٥ - وفي الأخير، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي، السيد دافيد ستيفن، ولموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري، لما قدموه من مساهمات في الجهود التي تبذلها غينيا - بيساو حكومة وشعبا من أجل بناء السلام.